

التحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، المقرر عقده في عام ٢٠١٨

جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون،

بعد أن نظرت في التقريرين المتعلقين بالتحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، المقرر عقده في عام ٢٠١٨؛^١

وإذ تقرّ بأن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها^٢ قد حفّز على العمل، وبأنه ينطوي على إمكانات كبيرة لدفع التقدم صوب الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة (تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية (غير السارية) بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠)؛^٣

وإذ تلاحظ بقلق أنه، وفقاً لما تذكره المنظمة، يموت سنوياً ١٥ مليون شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٦٩ عاماً نتيجة للأمراض غير السارية، وأن المستويات الحالية للتراجع في مخاطر الوفاة المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية غير كافية لتحقيق الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛

وإذ تُرحب بعقد مؤتمر المنظمة العالمي بشأن الأمراض غير السارية^٤ الذي تولت أوروغواي ومنظمة الصحة العالمية تنظيمه، وشاركت فنلندا والاتحاد الروسي وأوروغواي في رئاسته، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ في مونتيفيديو؛

١ الوثيقتان ج ١٤/٧١ و ج ١٤/٧١ إضافة ١.

٢ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٢/٦٦.

٣ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ١/٧٠.

٤ مؤتمر المنظمة العالمي بشأن الأمراض غير السارية: تعزيز اتساق السياسات بين مختلف المجالات المعنية برسم السياسات التي تؤثر على بلوغ الغاية ٣-٤ بشأن الأمراض غير السارية من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ [الموقع الإلكتروني]. جنيف، منظمة الصحة العالمية: ٢٠١٨.
(http://www.who.int/nmh/events/2017/montevideo/about/en/، تم الاطلاع في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨).

وإذ ترحب أيضاً بعقد الحوار العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الشراكة من أجل التمويل المستدام للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، الذي استضافته حكومة الدانمرك ومنظمة الصحة العالمية في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ في كوبنهاغن، إقراراً بضرورة إعطاء الأولوية للتصدي للأمراض غير السارية كركيزة أساسية للتنمية المستدامة وكجزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

وإذ تُذكر بإعلان شنغهاي بشأن تعزيز الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي اعتمد في المؤتمر العالمي التاسع المعني بالنهوض بالصحة الذي انعقد في الصين في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦؛

وإذ تحيط علماً بأن المدير العام أنشأ اللجنة المستقلة الرفيعة المستوى التابعة للمنظمة والمعنية بالأمراض غير السارية،^١ والفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بتعبئة المجتمع المدني لصالح اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير السارية؛^٢

وإذا تُذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٢/٢٧٤ (٢٠١٨) المتعلق بنطاق الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، وطرائق عقده وشكله وتنظيمه،

١- ترحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر المنظمة العالمي بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها المعنونة "خريطة طريق مونتيفيديو (٢٠٣٠-٢٠١٨) بشأن الأمراض غير السارية بوصفها من أولويات التنمية المستدامة"^{٣،٤} كمساهمة في العملية التحضيرية للاجتماع الثالث الرفيع المستوى؛

٢- تحث الدول الأعضاء^٥ على ما يلي:

(١) أن تكثف الجهود المبذولة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في سبيل تحقيق الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛

(٢) أن تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية التي تنفذ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، المقرر عقده في عام ٢٠١٨؛

١ اللجنة المستقلة الرفيعة المستوى التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالأمراض غير السارية [الموقع الإلكتروني] جنيف: منظمة الصحة العالمية: ٢٠١٨ (<http://www.who.int/ncds/governance/high-level-commission/en/>)، تم الاطلاع في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨.

٢ الفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بتعبئة المجتمع المدني لصالح اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير السارية [الموقع الإلكتروني] جنيف: منظمة الصحة العالمية: ٢٠١٨ (<http://www.who.int/ncds/governance/high-level-meetings/working-group-third-high-level-meeting/en/>)، تم الاطلاع في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨.

٣ انظر الملحق.

٤ بيان توضيحي:

http://www.who.int/conferences/global-ncd-conference/USA_statement_EOP_montevideo_roadmap.pdf?ua=1

تم الاطلاع في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨.

٥ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(٣) أن تُمثّل على مستوى رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، وأن تدعو إلى العمل من خلال وثيقة ختامية مقتضبة وعملية المنحى؛

٣- **تطلب من المدير العام ما يلي:**

(١) أن يواصل دعم الدول الأعضاء بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة وسائر أصحاب المصلحة، في الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل الحد بنسبة الثلث من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية عن طريق الوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها وتعزيز الصحة والعافية النفسيتين، على أن يشمل هذا الدعم تطبيق النهج المسندة بالبيّنات الشاملة للقطاعات المتعددة ولأصحاب المصلحة المتعددين؛

(٢) أن يقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين، من خلال المجلس التنفيذي، بشأن حصائل الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، ومتابعته.

الملحق

مؤتمر المنظمة العالمي بشأن الأمراض غير السارية
متابعة تنفيذ سياسات متماسكة لبلوغ الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة
بشأن الأمراض غير المعدية (غير السارية)
(مونتيفيديو، أوروغواي، ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)

خريطة طريق مونتيفيديو ٢٠١٨-٢٠٣٠ بشأن الأمراض غير السارية بوصفها
من أولويات التنمية المستدامة

١- نحن رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلو الدول والحكومات المشاركون في هذا المؤتمر وقد اجتمعنا ههنا لكي نؤكد مجدداً التزامنا باتخاذ إجراءات جريئة وتسريع وتيرة التقدم المُحرز في تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية (غير السارية) بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسنحرص على أن يكون مصدر إلهامنا الإجراءات التي حَقَر على اتخاذها الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها وخطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠. ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذها وفقاً للسياق الوطني.

٢- ونقرّ بأن الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية^١ لاتزال تشكل تحدياً رئيسياً ماثلاً أمام تحقيق التنمية في القرن الحادي والعشرين، وهي مدفوعة بالمحددات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للصحة. ورغم ما أحرز من تقدم ملحوظ في بعض البلدان أو الأقاليم، فإن هذا التقدم غير متكافئ إلى حد كبير ولا يكفي لبلوغ الغاية العالمية المُحددة بشأن الأمراض غير السارية. ويموت سنوياً من جراء هذه الأمراض ١٥ مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٦٩ عاماً؛ وتُمنى البلدان النامية بنسبة تزيد على ٨٠٪ من هذه الوفيات المبكرة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على أشد فئات السكان فقراً وأكثرها تهيمشاً. ويمكن تقليل أوجه الإجحاف والوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بفضل تنفيذ سياسات متماسكة وضمن إتاحة تدخلات عالية المردودية ومعقولة التكلفة ومسددة بالبيّنات لمكافحة تلك الأمراض وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية.

٣- ونسلّم بأهمية الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة وضمن ألا يحيا الناس حياتهم فحسب، بل أن يحيوها طويلاً في ظل تمتّعهم بالصحة، وكذلك بأهمية الوقاية من الأمراض غير السارية على النحو المحدد في الغاية ٣-٤ بشأن تلك الأمراض من الهدف نفسه في إطار السعي إلى تحقيق هذا الهدف العام. كما نسلّم بوجود عقبات تعترض سبيل البلدان التي يجب أن ندللها لبلوغ الغاية المذكورة من أهداف التنمية المستدامة^٢. وإن معالجة أوجه التعقيد التي تشوب عوامل الخطر الرئيسية، وهي: تعاطي التبغ والخمول البدني وتعاطي الكحول على نحو ضار والنظام الغذائي غير الصحي، فضلاً عن تلوث الهواء، ومحدّدات الأمراض غير السارية، بما فيها التثقيف الصحي، هي معالجة تستدعي توجيه استجابات متعددة القطاعات يصعب وضعها وتنفيذها،

^١ الأمراض غير السارية هي في المقام الأول بأربعة أنواع على النحو التالي: أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وداء السكري.

^٢ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠.

وخصوصاً في حال غياب الرصد القوي لعوامل خطر الإصابة بالأمراض غير السارية على المستوى القطري. وبناءً على ذلك، فإن تكليل إنجاز العمل بالنجاح ينطوي على تعزيز القيادة السياسية للنهوض بأعمال استراتيجية موجّهة صوب تحقيق الحصائل عبر القطاعات كافة وتحقيق تماسك السياسات الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وذلك بما يتماشى مع النهج المتبعة على نطاق الحكومات ككل وإدراج الصحة في جميع السياسات.

٤- ومن العقبات المواجهة على المستوى القطري الافتقار إلى القدرات اللازمة لبلوغ أهداف الصحة العمومية بفعالية في حالة تعارضها مع مصالح القطاع الخاص، وذلك من أجل الاستفادة بفعالية من أدوار وإسهامات الطائفة الواسعة المتنوّعة من أصحاب المصلحة في مجال مكافحة الأمراض غير السارية. وقد تؤثر سلباً مصالح القطاع الخاص وغيرها من مصالح الجهات الفاعلة غير الدول على السياسات الرامية إلى الوقاية من الأمراض المذكورة ومكافحتها، بما فيها التدابير التنظيمية والمالية الفعالة، وقد تتعرض لنزاعات قانونية أو تواجهها وسائل أخرى تعوق الاستفادة منها بفعالية في بلوغ أهداف الصحة العمومية هذه أو تقلل مدى الاستفادة منها على هذا النحو أو تحول دون ذلك. ويلزم أن تحسّن النظم الصحية خدمات الوقاية من الأمراض غير السارية وتشخيصها وتبديدها علاجياً، وأن تعزّز سبل الترويج بفعالية للتمتع بالصحة طوال العمر في إطار بذل جهود رامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والحد من أوجه الإجحاف في مجال الصحة، بما يشمل سياق شيخوخة السكان. وينبغي أن يكون الحد من الإصابة بالأمراض غير السارية أولوية عليا عبر كل الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية وتلك الأكاديمية. كما ينبغي أن يُراعى تماماً عبء الأمراض المتزايد الناجم عن الأمراض غير السارية في سياسات التعاون والتنمية الدوليين بغية استيفاء الطلبات غير الملبّاة على التعاون التقني من أجل تعزيز القدرات الوطنية.

٥- ولا يكفي معدل التخفيض الحالي في الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية لتحقيق الغاية ٣-٤ من الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ما لم تُسرّع وتيرة العمل السياسي المتناسك لتذليل هذه العقبات وتشارك فيه القطاعات والجهات صاحبة المصلحة كافة. وسعيًا إلى التصدي للوفيات المبكرة ومعدلات المراضة المفرطة الناجمة عن الأمراض غير السارية، فإننا نلتزم بمتابعة اتخاذ هذه الإجراءات على النحو التالي:

إعادة تنشيط العمل السياسي

٦- سنواصل معالجة الطابع المعقد والصعب لعملية وضع وتنفيذ سياسات متماسكة ومتعددة القطاعات عبر أجهزة الحكومة كافة من خلال اتباع نهج يُعنى بإدراج الصحة في جميع السياسات من أجل تحقيق حصائل محسنة من منظور الصحة والإنصاف في التمتع بها وأداء النظام الصحي.

٧- وسنعطي الأولوية للتدخلات الأعلى مردودية والمعقولة التكلفة والمنصفة والمسددة بالبيّنات التي تحقق أعلى عائد من الاستثمار في مجال الصحة العمومية وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية. وسنشدّد على الصحة بوصفها أولوية سياسية بالاقتران مع اتخاذ تدابير تعالج أثر عوامل الخطر الرئيسية للإصابة بالأمراض غير السارية، بوسائل منها التنظيم ووضع المعايير والسياسات المالية وغيرها من التدابير المتوافقة مع الأطر القانونية المحلية للبلدان والالتزامات الدولية.

٨- وسنعمل في جميع القطاعات الحكومية المعنية من أجل تهيئة بيئات مواتية للصحة وتحديد الفرص المتاحة لإرساء التزامات ملموسة ومشاركة بين القطاعات من أجل الترويج لجني الفوائد المشتركة وتخفيض الآثار السلبية على الصحة، بوسائل منها إجراء تقييمات للآثار الصحية. وسنشجع على تنفيذ البحوث المتعلقة بالأمراض

غير السارية تعزيزاً لإضفاء الطابع العملي على الاستراتيجيات الوطنية ودمجها في خطط قطاع الصحة الأوسع نطاقاً، حيثما أمكن. وسوف نوثق عرى تعاوننا في العمل بشأن تبادل وتحسين المُتبع من أفضل الممارسات من أجل تنفيذ نهج مبتكرة تكفل تحسين نظم الترصد والرصد بما يؤيد تطبيق هذه الإجراءات.

تمكين النظم الصحية من الاستجابة بمزيد من الفعالية للأمراض غير السارية

٩- سنعزز حسب اللزوم، مستويات السكان الأساسية ووظائف الصحة العمومية ومؤسساتها التي تركز على الناس من أجل الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بفعالية، بما يشمل توفير الرعاية الملطفة، وتعزيز التمتع بالصحة النفسية والتعافي.

١٠- وسنواصل الاستثمار في العاملين الصحيين بوصفهم جزءاً أساسياً من عملية تعزيز النظم الصحية والحماية الاجتماعية. وسنعمل على ضمان إعداد قوى عاملة صحية عالية المهارات وجيدة التدريب ومزودة بما يلزمها من موارد لقيادة وتنفيذ إجراءات رامية إلى تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.

١١- ونحن ملتزمون بتحسين اتخاذ تدابير عالية المردودية بشأن تعزيز الصحة، بما يشمل توفير التثقيف الصحي، والوقاية من الأمراض طوال العمر، والإبكار في الكشف عنها، وترصد الصحة، والحد من عوامل الخطر، بما في ذلك التعرض لعوامل الخطر البيئية، وبذل جهود حثيثة لعلاج الأشخاص المعرضين للخطر، فضلاً عن علاج المصابين منهم بأمراض غير سارية ورعايتهم.

١٢- وتسليماً منا بأن الاضطرابات النفسية وغيرها من حالات الصحة النفسية المرضية تسهم في العبء العالمي للأمراض غير السارية وبأن الأشخاص الذين يعانون من هذه الاضطرابات وغيرها من الحالات المذكورة معرضون بشكل متزايد لخطر الإصابة بأمراض غير سارية أخرى ولارتفاع معدلات المرضة والوفيات فيما بينهم، فإننا ملتزمون باتخاذ تدابير رامية إلى تحسين الصحة النفسية والتعافي ومعالجة المحددات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الصحية الأخرى وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية وسواها من حالات الصحة النفسية المرضية ومنع حالات الانتحار في إطار توجيهه استجابة شاملة للأمراض غير السارية.

١٣- وسنعمل من أجل تعزيز أوجه التآزر في مجال الوقاية من الأمراض السارية والأمراض غير السارية ومكافحتها على الصعيدين الوطني والإقليمي والصعيد العالمي، حيثما كان ذلك ملائماً، وبالتلازم مع الاعتراف بفرص تحقيق المكاسب بفضل اتباع نهج متكاملة.

١٤- وسنعمل على ضمان توافر الموارد وتعزيز القدرات اللازمة للاستجابة للأمراض غير السارية بمزيد من الفعالية والإنصاف في إطار تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بوسائل منها تعزيز إيتاء خدمات الوقاية والخدمات الصحية على مستوى المجتمع المحلي وإتاحة الأدوية والتكنولوجيات الأساسية للجميع فيما يتعلق بالأمراض غير السارية. وسوف نسعى جاهدين إلى ضمان إتاحة الخدمات الصحية الأساسية والمتخصصة الجيدة في نظمنا الصحية، بما فيها الحماية من المخاطر المالية تجنباً لمواجهة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية.

١٥- وسنحرص في إطار الإشارة إلى الالتزامات السابقة، على تحسين قياس ومعالجة الاختلافات الجوهرية في عوامل الخطر المحددة والمحددات التي تؤثر على معدلات المرضة والوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية التي تصيب الأطفال والمراهقين والنساء والرجال طوال العمر، وعلى متابعة وتعزيز النهج القائمة على نوع الجنس من أجل الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها لمعالجة تلك الاختلافات الجوهرية. وندعو

المنظمة إلى تقديم إرشادات بشأن كيفية تسريع وتيرة تنفيذ الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة تلك الاختلافات في مخاطر المراضة والوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية التي تصيب الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

زيادة تمويل الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية والتعاون الدولي زيادة كبيرة

١٦- نقرّ بأن الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية - المدعومة من القنوات المحلية والثنائية والمتعددة الأطراف - هي استجابات يلزم تزويدها بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام يتناسب مع العبء الصحي والاجتماعي والاقتصادي العالمي الذي تفرضه. وسوف نستهل ذلك بتحديد الأولويات فيما يخص ما يُرصد في الميزانية المحلية من مخصّصات لأغراض التصدي للأمراض غير السارية، حيثما أمكن.

١٧- وسنعمل عند اللزوم، على سوق مبررات الاستثمار على الصعيد الوطني في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وعوامل خطرها ومحدّداتها من أجل إيجاد حيز مالي للعمل. وسوف ننظر في تطبيق خيارات سياسية تؤثر إيجابياً على تقليل معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية طوال العمر، علاوة على امتلاكها أيضاً للقدرات اللازمة لإدارة إيرادات تكميلية لتمويل الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية، حسب الاقتضاء. وقد تشمل هذه الخيارات فرض ضرائب تتماشى مع السياسات الوطنية والالتزامات الدولية على المنتجات، ومنها منتجات التبغ وسواها من المنتجات. وسنواصل تقصّي خيارات أخرى بشأن توفير التمويل التكميلي، بما فيها آليات التمويل الابتكاري الطوعية، حسب الاقتضاء.

١٨- ونباشد الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الصحة العالمية أن تعزّز الدعم المقدم إلى الحكومات في ميدان وضع وتنفيذ الاستجابات الوطنية اللازمة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بما يشمل توفير الرعاية الملطّفة بما يتواءم مع الأولويات الوطنية. ونحن نتطلع إلى أن تواصل المنظمة الاضطلاع بدورها القيادي والتنسيقي على الصعيد العالمي وأن تتقوّى السبل الكفيلة بالتمكّن من الاستفادة من الآليات القائمة على أتمّ وجه من أجل تحديد وتبادل المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل الحالية والمحتملة وآليات التعاون في مجال التنمية لأغراض الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على الصعيدين المحلي والوطني والصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك دعماً للعمل من أجل بلوغ الغاية ٣-٤ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الأمراض غير السارية، وتحسيناً لدمج هذه الأمراض في آليات تمويل التنمية.

١٩- وبإمكان الأمراض غير السارية أن تديم الفقر، لأن المرض المزمن والعجز يمكن أن يمنيا الفقراء والمشرفين على الوقوع في براثن الفقر بكارثة اقتصادية. وأن يمحقاً بسرعة المكاسب الاقتصادية المحقّقة بشقّ الأنفس، وخصوصاً في الحالات التي لا تتوفر فيها خدمات التشخيص والعلاج والرعاية الملطّفة، أو لا تُتاح فيها تلك الخدمات. وتواجه المرأة عبئاً مزدوجاً بسبب الأمراض غير السارية، لأنها غالباً ما تضطلع بدور قائم على أساس نوع الجنس بوصفها من مقدمات خدمات الرعاية للمرضى من دون أجر. وسنحرص على اتخاذ إجراءات بشأن آثار الأمراض غير السارية على الفقر والتنمية باتباع نهج قائمة على نوع الجنس. ونحن نشجع بقوة على إدراج موضوع الوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لاستكمال الموارد المحلية وتحفيز الحصول على المزيد من الموارد اللازمة للعمل، بما في ذلك البحوث.

تعزيز الجهود الرامية إلى إشراك قطاعات من خارج نطاق الصحة

٢٠- نقرّ بأنه لا غنى عن العمل البناء مع القطاعات العامة من خارج نطاق الصحة من أجل الحد من عوامل خطر الإصابة بالأمراض غير السارية وتحقيق مكاسب صحية تقلّل الوفيات المبكرة الناجمة عن هذه الأمراض. وإضافة إلى ذلك، فإننا نسلّم بعلاقة الترابط القائمة بين موضوع الوقاية من الأمراض المذكورة ومكافحتها وتحقيق

أهداف التنمية المستدامة بخلاف الغاية ٣-٤ من الهدف ٣ من تلك الأهداف، بما فيها الغايات المتصلة بالفقر وإساءة استعمال المواد والتغذية والتعرض لبيئات خطرة والمدن المستدامة وغيرها من الغايات. وسيساعد تنسيق العمل في مراحله الأولى عبر مختلف القطاعات، ومنها الزراعة والبيئة والصناعة والتجارة والشؤون المالية والتعليم والتخطيط الحضري، فضلاً عن إجراء البحوث، على تهيئة بيئة صحية وتمكينية تعزز وضع السياسات الفعالة والمتناسكة وتؤيد السلوكيات وأنماط الحياة الصحية. وعلى قطاع الصحة أن يؤدي دوراً في مجال الدعوة إلى اتخاذ هذه الإجراءات وتقديم معلومات مسندة بالبيّنات ودعم عملية إجراء تقييمات للآثار الصحية وتقديم استعراضات للسياسات وتحليلات بشأن كيفية تأثير القرارات المتخذة على الصحة، بوسائل منها إجراء البحوث المتعلقة بالتنفيذ بقصد زيادة اتباع الممارسات الفضلى وتوسيع نطاق اتباعها. لذا، فإننا ملتزمون بتأمين قيادة قوية وبتوثيق عرى التعاون فيما بين القطاعات لتنفيذ سياسات تحقق أهدافاً مشتركة.

٢١- وسنعمد الخبرات المستمدة في المجالين السياسي والقانوني لأغراض توجيه الاستجابات اللازمة للأمراض غير السارية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونناشد فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، وأعضائها بأن يعززوا، في إطار الولايات المسندة إليهم، العمل المشترك بين القطاعات وتوسيع نطاق هذا العمل بشأن دمج الخبرات المتعلقة بالقضايا القانونية المتصلة بالصحة العمومية في دعم مكافحة الأمراض غير السارية على الصعيد القطري، بوسائل منها توفير البيّنات وإسداء المشورة التقنية وإجراء دراسات حالة عن التحديات القانونية المُواجَهة. كما نشجّع فرقة العمل المذكورة على استطلاع العلاقة القائمة بين الأمراض غير السارية والقانون لتحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في هذا المجال وزيادة الأولوية التي توليها لهذا العمل.

٢٢- ونسلم بأن إتاحة التعليم الذي يعزز التنقيف الصحي على جميع مستويات المجتمع والسياقات هو من المحدّات الرئيسية للصحة، إذ يتسنى بفضله تمكين بيئة المدرسة بوجه خاص من توفير تعليم مسند بالبيّنات، بما يشمل توفير المعلومات والمهارات. وسنعمل على إنكاء الوعي بشأن الصحة والتعافي عبر شرائح المجتمع بأسره، بوسائل منها دعم الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها من خلال شن حملات التوعية العامة وإقامة البيّنات الصحية المواتية التي تيسر الوصول إلى الخيار الصحي الأنسب وتسهّل تغيير السلوكيات. ومن واجب قطاع الصحة تحديداً إعداد وتقديم المعلومات المناسبة لتحسين التنقيف الصحي إلى جانب القطاعات المعنية التي تتكفل عموماً بمسؤولية تعزيز الصحة.

٢٣- وسوف نعزز الجهود الرامية إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الصحة الإلكترونية والصحة المتنقلة وغيرها من الحلول غير التقليدية والمبتكرة، لأغراض تسريع وتيرة العمل صوب بلوغ الغاية ٣-٤ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٤- ويساورنا القلق لأن زيادة إنتاج واستهلاك الأطعمة الحاوية على كمية مفرطة من الطاقة والفقيرة بالمغذيات قد أسهمت في انتشار نظم غذائية حاوية على كميات كبيرة من الدهون المشبعة والسكريات والأملاح. وسوف نعمل على النهوض بتنفيذ استراتيجيات وتوصيات عالمية تهدف إلى تعزيز ورصد السياسات الوطنية المتعلقة بالأغذية والتغذية، وسينطوي ذلك، ضمن ما ينطوي، على وضع مبادئ توجيهية وتوصيات تؤيد اتباع نظم غذائية صحية وتشجع مواطنينا على اتباعها طوال العمر، وتزيد من توافر الأغذية المغذية والصحية والأمنة وتعزز القدرة على تحمل تكاليفها، بما فيها الفواكه والخضروات، وتمكّن في الوقت نفسه من إتاحة خيارات بشأن توفير أغذية تعزز الصحة في إطار اتباع نظام غذائي متوازن، وضمان إتاحة مياه الشرب النظيفة والأمنة. ونناشد المنظمة ومنظمة الأغذية والزراعة وسواهما من المنظمات الدولية المعنية أن تستفيد بالكامل من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية لأغراض تعزيز نظم مواتية للصحة لإنتاج الأغذية والإمداد بها تحدّ من الإصابة بالأمراض غير السارية الناجمة عن النظام الغذائي وتسهم في ضمان اتباع الجميع لنظم غذائية صحية.

٢٥- وناشد المنظمة أن تسرّع خطى استعراضها للخبرات المُستمددة من السياسات المشتركة بين القطاعات على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، وخاصةً الغاية ٣-٤ منه بشأن الأمراض غير السارية، وتحديث توجيهاتها بشأن الإجراءات التي تشارك في اتخاذها عدّة قطاعات وجهات من الجهات صاحبة المصلحة من أجل الوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها ونشر المعارف وأفضل الممارسات بفضل جماعات الممارسين المعنيين بآلية التنسيق العالمية للمنظمة،^١ وذلك بطريقة تدعم العمل على المستوى القطري.

تعزيز دور الجهات الفاعلة غير الدول

٢٦- نسلم بضرورة إشراك الجهات الفاعلة غير الدول في العمل نظراً إلى دورها الهام في النهوض بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وتعزيزها لهذا المستوى، وتشجيع تلك الجهات على أن تستفيد مما تضطلع به من أنشطتها في حماية الصحة العمومية وتعزيزها بما يتماشى مع السياقات والأولويات الوطنية.

٢٧- وسنعرّز فرص مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية وتلك الأكاديمية، عند اللزوم وحسب الاقتضاء، مشاركة هادفة في إقامة ائتلافات وتحالفات عبر مجالات التنمية المستدامة كافة في ميدان الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في إطار التسليم بقدرة هذه الجهات على استكمال ما تبذله الحكومات من جهود على مستويات مختلفة ودعم بلوغ الغاية ٣-٤ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما في البلدان النامية.

٢٨- وناشد الجهات التابعة للقطاع الخاص، التي يتراوح نطاق عملها بين مشاريع صغيرة ومؤسسات تعاونية وشركات متعددة الجنسيات، أن تسهم في التصدي للأمراض غير السارية بوصفه أولوية تنموية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً منها الهدف ١٧.٢.

السعي إلى اتخاذ تدابير رامية إلى التصدي للآثار السلبية للمنتجات والعوامل البيئية الضارة بالصحة، وتعزيز إسهام القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الدول فيها ومساءلتها عنها

٢٩- إن إمكانية تضارب أغراض الصحة العمومية مع مصالح القطاع الخاص من التحديات البارزة في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، ونحن ملتزمون بتعزيز القدرات الوطنية على المشاركة البناءة مع هذا القطاع في الوقاية من تلك الأمراض ومكافحتها بطريقة تعظم فوائد الصحة العمومية.

٣٠- ونقرّ بأنه يلزمنا أن نواصل وضع سياسات منسقة ومتناسكة، وتعزيز السياسات والأطر التنظيمية المسندة بالبيّنات، ومواءمة حوافز القطاع الخاص مع أهداف الصحة العمومية، وإتاحة خيارات مواتية للصحة ومعقولة التكلفة في بيئات صحية، وأن نعمل تحديداً على تمكين الناس وتزويدهم بالموارد والمعارف اللازمة، ومنها التثقيف الصحي، من أجل تمكينهم من التوصل إلى خيارات صحية واتباع أنماط حياة ملؤها النشاط.

٣١- ونشجّع كذلك القطاع الخاص على إنتاج المزيد من منتجات الأغذية والمشروبات والترولوج لها بما يتفق مع اتباع نظام غذائي صحي، بوسائل منها إعادة صياغة تركيبة المنتجات، وخصوصاً منها تلك الجسيمة الأثر على الصحة، وإتاحة خيارات معقولة التكلفة للجميع تتمتعهم بصحة أوفر وتتبع الحقائق التغذوية المناسبة وتتقيّد

^١ آلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (آلية التنسيق العالمية للمنظمة).

^٢ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

بمعايير التوسيم، بما يشمل تضمينها معلومات عن محتواها من السكريات والأملاح والدهون، ومحتواها من الدهون المتحوّلة، حسب الاقتضاء. كما نشجّع القطاع الخاص على الحد من تعرّض الأطفال لممارسات تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية وتأثيرها عليهم بما يتماشى مع توصيات المنظمة وإرشاداتها ووفقاً للتشريعات والسياسات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

٣٢- ونسلّم بأهمية تحسين المحددات البيئية وتقليل عوامل الخطر في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وبصلاّت الترابط القائمة بين الغائتين ٣-٤ و ٣-١٩ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، وهي صلات تبيّن أن الوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها يمكن أن يسهما أيضاً إسهاماً إيجابياً في بلوغ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تغيير المناخ. وسوف نشجّع على اتخاذ إجراءات تعزّز بعضها بعضاً وتؤيد بلوغ هذه الأهداف والغايات.

٣٣- وسنستمر في عملنا مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها دوائر الصناعة والجهات القائمة على تشغيل شركات إنتاج الأغذية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة والمستهلكين والأوساط الأكاديمية، وذلك من أجل تحقيق الغايات الاختيارية التسع المحددة لعام ٢٠٢٥ بشأن الأمراض غير السارية. وقد ينطوي هذا الأمر، حسب الاقتضاء، على تشجيع تسجيل ما تقطعه الجهات الفاعلة غير الدول من التزامات متحقّق منها وإتاحة تلك الالتزامات للجمهور، فضلاً عمّا تقدمه من تقارير عن الوفاء بتلك الالتزامات. وناشد المنظمة أن تواصل استنباط الخبرات ووضع الأدوات والإرشادات والنهوج التي يمكن الاستعانة بها لتسجيل إسهامات الجهات الفاعلة غير الدول ونشرها فيما يتعلق بتحقيق تلك الغايات، ومساعدة الدول الأعضاء على أن تشرك الجهات المذكورة إشراكاً فعالاً في تنفيذ الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية، وعلى أن تستفيد من مكامن قوة تلك الجهات.

٣٤- وناشد الدول الأطراف أن تعجّل بتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنفيذاً كاملاً بوصفها واحدة من الركائز الأساسية التي تستند إليها الاستجابة العالمية للأمراض غير السارية، ونشجّع البلدان التي لم تنظر بعد في أن تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية على أن تقوم بذلك. وتسليماً منا بتضارب المصالح الجوهرية الذي تتعدّر معالجته بين دوائر صناعة التبغ والصحة العمومية، فإننا سنواصل اتخاذ تدابير مكافحة التبغ من دون أي تدخل فيها من دوائر صناعة التبغ هذه.

٣٥- ونشجّع آلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على تقصّي أثر العوامل المتعلقة بالاقتصاد والتسويق والتجارة على الوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها لتحسين فهم آثارها على الحصائل الصحية والفرص المتاحة للمضي قدماً في العمل بشأن تنفيذ برنامج عمل مكافحتها.

مواصلة الاعتماد على قيادة المنظمة ودورها الرئيسي في الاستجابة العالمية للأمراض غير السارية

٣٦- نوّكد من جديد أن المنظمة هي سلطة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي، وجميع وظائفها في هذا الصدد، بما في ذلك عملها في مجال وضع المعايير ودورها في عقد الاجتماعات. ولا غنى عن دعم المنظمة في توجيه الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية والاستجابة للصحة النفسية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا يُستغنى كذلك عن المشورة التي تسديها المنظمة إلى الدول

١ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠.

الأعضاء بشأن كيفية معالجة المحددات وعوامل الخطر لأعراض الاضطلاع بالعمل العالمي بشأن الأمراض غير السارية والصحة النفسية.

٣٧- ونؤكد أيضاً من جديد دور المنظمة القيادي والتنسيقي في مجال تعزيز ورصد العمل العالمي بشأن مكافحة الأمراض غير السارية وصلته بعمل الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومصارف التنمية وسائر المنظمات الإقليمية والدولية بشأن التصدي للأمراض غير السارية بطريقة منسقة.

٣٨- وناشد المنظمة أن تعزز قدرتها على إسداء المشورة التقنية والسياسية وأن ترتقي بمستوى مشاركة العديد من الجهات صاحبة المصلحة وتتجاوز معها بواسطة منابر من قبيل آلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها.

٣٩- وناشد المنظمة كذلك أن تنظر في إعطاء الأولوية لتنفيذ إجراءات استراتيجية، ومنها السياسات والتدخلات العالية المردودية والمسندة بالبيانات، وذلك في إطار التحضير لعقد اجتماع الأمم المتحدة الثالث الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير المعدية (غير السارية) في عام ٢٠١٨.

تضافر جهود العمل

٤٠- نقرّ بأن إدراج الأمراض غير السارية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتيح أفضل فرصة لوضع الصحة، وخاصة الأمراض غير السارية، في صميم جهود السعي المشترك إلى إحراز التقدم وتحقيق التنمية المستدامة. وتطمح خطة عام ٢٠٣٠ هذه في نهاية المطاف إلى إيجاد عالم منصف ومزدهر يتسنى فيه لجميع الناس أن يمارسوا حقوقهم ويحيوا فيه حياة طويلة في ظل تمتعهم بالصحة.

٤١- ويستدعي تضافر جهود العمل من أجل التصدي للأمراض غير السارية تجديد الالتزامات وتعزيزها لإثبات قدرتنا على أداء دور فاعل في إيجاد عالم خال من عبء هذه الأمراض الذي يمكن تجنبه. وسنواصل في معرض قيامنا بذلك الاصغاء إلى شعوب العالم وإشراكها في العمل - وأولئك المعرضين لعوامل خطر الإصابة بالأمراض غير السارية ومن تلزمهم الرعاية الصحية فيما يتعلق بتلك الأمراض والصحة النفسية. وسنواظب على إقامة مستقبل يكفل تمتع أجيال الحاضر والمستقبل بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة والتعافي.

الجلسة العامة السابعة، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٨

ج٧١/المحاضر الحرفية/٧

= = =